

المعاني والتعالي بين الجوارح والقدرة من تعاقب الضدين عند هلا الشئ ومن
تتقابل لعدم والملكة عند المعزلة لان العجز عند هلا السنة ثم وجودها
يقترن بالقدرة وعند المعزلة عدم القدرة مما يشاهد ان يكون قادر
ووجهه الاول في الشئ هذا عجز الحاد بان في الزمن سبغ لا يوجد في النوع
من التيام مع انشؤا كها في عدم التمكن منه قوله عن مكن ما به عن اي عمل
كان فاسمية صفة المكن اي بها اللدالة العموم في المعنى فاشمل جميع المكنات
كلها فاسما وهي رضى والحسن والنيار واجبا ومثل هذه العلم واحسن منه وهذا
اعتبر على المعاني على التعالي في قوله ليس في الاسكان ابداع مما كان بان فيه نسبة
العجز اليه تعالي لكن اجنب محتمل بان المراد انه لا يمكن ان يوجد ابداع من ههنا
العالم لعدم تعلق علمه بالادارة بايجاد له وله مثل الله لا وجود ابداع منه
فليس في كلامه ما يقتضيه نسبة العجز اليه تعالي كما نوهه البغاي
فاعتزض عليه وسبل عليه بعضهم عن من قال ولا يقدر الله على ان يخرجنا
من مملكته هل يقدر ولا فاجا به بانه لا يقدر لان خروجه من مملكته تعالي
مستحيل لعدم اسكان وجود مملكته بغيره خروجه اليها والقدرة لا تتعلق
بالسحب فلا يصح ذلك كما لا يصح ان يقال لا يقدر الله على ان يتخلف ذلك
او يخرج من الخلق ذلك قوله بايجاد تليق من العالم ان قوله يقدر الله على
عليه تعالي ايجاد شئ من العالم انه كما يقدر في غيره عدم طول الكلام على
ما قبله ولا يخفى ان المقابل للادارة انها هو الكوهمية وما عطف على ما ياتي
اليه ايجاد المكون والتعالي بينهما من تعالي عدم الملوك لان المراد عجزه عدم
الادارة كما قاله المصنف في الكلام حذو اوله واخره التعالي في ايجاد شئ من
العالم او علمه مع كونه عجزه او وجوده او عدمه وانما كان ذلك طاعة الادارة
لان خروج شئ من العالم عنها ابداع فمقتضاها وحس خروج جميع العالم
فناخات هذا للادارة من حيث يقوم تعلمها الامن حيث فانها مخلد
الابجاد بالتعالي او بالاطلاق فانه مناف لها من حيث ذالها في وقت من
الخبر والشركا ان الله كلام الله خلق فالله تعالى في عينه ذمهها اليه الف

فقال البريد

تعالى لا يريد التسلط وحسبنا ان ادانة لثب مشروا اذ ان التبع تبع ويات
الشئ على ادانة لا يريد التسلط وحسبنا ان ادانة لثب مشروا اذ ان التبع تبع ويات
عن ذلك طرد وان ذلك انما يثبت المشروا او يوجبها او يوجبها او يوجبها او يوجبها
الموادن لا يثبت تعالي له لانه لا يسئل عما يفعل وحسبنا ان ادانة لثب مشروا اذ ان التبع تبع ويات
هذا يطبع المعدل والادارة على مذهب اهل السنة قوله تعالي ولا يريد في اعادة
الكل لان الادارة غير الرضى والتسكك بان لا يريد في قوله هو باطل
وبالجملة فيلزم على من ذهب للمعزلة ان يكون ما يقع في الوجود على غير مرادة
فقاله وقد صح بان يدعى انما هذا السنة حصر على معنى مع بعض المعزلة للمداواة
فما جلس المعزلة قال سبحانه من نوره عن الخبثا فقال اني سبحانه من لا يقع في
ملكه الامن في انما المعزلة انما ان يبعي قال سب ان يبعي ريبا له
فخرجت تعالي المعزلة ادريت ان شئ له في وقتي على برد احسن ان اماسا قال
ان سنة ما هو ذلك فقلنا ساء وان سنة ما هو في شخص بوجه من بظنا لا يطع
المعزلة من الفاطرة قوله ب عدم الادارة له تعالي انما في المصنوع ذلك مع ان
المعزلة ليس من تعلقه لتعود ليللة يتوهم ان المراد بالكوهمه عتقا هذا الشئ
وهو طلب الشئ علما فهو جازم لان يقال ان المقام يتسبب بتسببه كما ذكره في
حاجة للتصحيح عليه لان قول المصنوع الاحتياط لا يوجبها وقد شبه
على خطأ المعزلة في قوله ان الادارة على وفق الامور وشاؤهم في ذلك
الكوهمه نشر عايش سمران ووجه خطايهم في ذلك انه لا لا رضة بين الامور
والادارة تتكلم بامور لا يريد ولا يامر كما انه قد يريد ويا يريد لا يريد
ولا يامر كما تقدم في قوله اوسع الزهول والفتنة معلوف في قوله
مع كونه من عطف قوله او بالتعالي والاطمئ وسعظن ذلك على الكراهة بالاعتبار
المذكور من عطف الخاص على العام له قوله فيها فان قيل انك انت هذه الامور
ذالها في الداهية من ذلك المعنى كان مستغنى عنها لان المعزلة في هذه الامور
فلا حاجة الي ذكرها اجاب قوله بانها اذ لم يرها المصنوع في قوله
عنها لان الشئ في هذا العلم قد علمنا يد على وجه التخصيص لان شرطها